

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك
الامارات دبي الوطنى
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبا الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م*

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطنى شركة مساهمة مصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ٦ فبراير ٢٠١٨ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - فى كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ومن أجل الحصول على تفهيم أشمل للمركز المالى للمجموعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتقريرنا عليها.

القاهرة فى ٦ فبراير ٢٠١٨

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد شوقي
س.م.م. ٤٢٥٠٠
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
Member of
Ernst & Young Global
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية ٨٢
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
الأصول		
١ ٢٥٥ ١٢٢	٢ ٦٣١ ٢٨٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦ ٤٣٩ ٥٤٠	١٢ ١٦٦ ٤٢٥	أرصدة لدى البنوك
١١ ٥٨٧ ٩١٣	٩ ٨٥١ ٧٤٢	أذون خزينة
١٨ ٣٢٣ ٨٩٤	٢١ ٦٨٥ ٥٠١	قروض و تسهيلات العملاء (بصافي)
١٦ ٨٣٢	١٣ ١٨٢	مشتقات مالية
٥ ٢٧٣	١٠ ٣٤٩	أصول مالية يفرض المتاجر
٤ ١٠٢	٣ ٧٦٠	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ١٧٠ ٧٧٩	٥ ٣٧٥ ٧٠٥	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٦ ٦٢٤	٢٢ ٨٣٠	أصول غير ملموسة
٣٨٤ ٠٧٤	٤٤٦ ٧٠٧	أصول أخرى
٤٨٢ ٨٢٣	٥٨٨ ٩٦٩	الأصول الثابتة المملوكة
١٣٨ ٩٨٧	٢٤١ ٨٠٠	الأصول الثابتة المؤجرة
<u>٤٣ ٨٢٥ ٩٦٤</u>	<u>٥٣ ٠٣٨ ٢٥٧</u>	إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات		
٤ ٥٨٣ ١٥٤	٧ ٧٧٢ ٠٠٤	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٤ ٥٠٠ ٥٠١	٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠	ودائع العملاء
٣٣ ٥٤٨	٣٢ ٩٨٢	مشتقات مالية
-	٨٨٦ ٣٨٥	قروض أخرى
١ ٣١٥ ٢٤٠	١ ٤٠٧ ٩٨٨	التزامات أخرى
١٥٥ ٠٢٢	١٥٢ ٢٩٣	مخصصات أخرى
١٣٧ ١٧٢	١٦٨ ٣٢٦	التزامات ضرائب الدخل الجارية
٤ ٧٩١	١٠ ٨١٥	التزامات ضريبية مؤجلة
<u>٤٠ ٧٢٩ ٤٣٨</u>	<u>٤٨ ٧٣٠ ٠٣٣</u>	إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية		
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمنفوع
(٢٨٠ ٠٩٨)	(١٢٣ ٨٥١)	احتياطيات*
١ ٦٧٦ ٣٥٣	١ ٥٧٦ ١٤٩	أرباح محتجزة
٣ ٠٩٦ ٢٥٥	٤ ٣٠٧ ٩١٧	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم
٢٨١	٣٠٧	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٣ ٠٩٦ ٥٣٦	٤ ٣٠٨ ٢٢٤	إجمالي حقوق الملكية
<u>٤٣ ٨٢٥ ٩٦٤</u>	<u>٥٣ ٠٣٨ ٢٥٧</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
* تشمل الاحتياطيات مبلغ (٣٥٣٧٣٢) تمثل خسائر احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٣ ٥٩٧ ٧٤٨ (١ ٦٦٩ ٩٥٠)	٥ ٣٩٠ ١٨٧ (٣ ٠٢٢ ٠٥٩)	عقد القروض والإيرادات المشابهة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>١ ٩٢٧ ٧٩٨</u>	<u>٢ ٣٦٨ ١٢٨</u>	صافي الدخل من العقد
٤٩٠ ٤٠٢ (٦٣ ٥٦٩)	٧١٠ ٨٦٥ (١١٩ ٣٢٤)	إيرادات الأتعاب والعمولات مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٤٢٦ ٨٣٣</u>	<u>٥٩١ ٥٤١</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٨٢١ ٣٠ ٩٩٨ ١٥ ٠٦٤	٨٧٧ ١٥٣ ٩٧٨ ٥ ٨٤١	إيرادات من توزيعات ارباح اسهم صافي دخل المتاجرة أرباح بيع استثمارات مالية
(١٠٦ ٠٧٨)	(٢٨٤ ١٥٨)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٧٦٥ ٨٣٣)	(٨٨٢ ٤٨١)	مصروفات ادارية
(٢٨٢ ٦٥٩)	(٣١٧ ٦٢٦)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>١ ٢٤٦ ٩٤٤</u>	<u>١ ٦٣٦ ١٠٠</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
(٣٢١ ٤٨١)	(٤٥٥ ٦٤٤)	عبء ضرائب الدخل
<u>٩٢٥ ٤٦٣</u>	<u>١ ١٨٠ ٤٥٦</u>	صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل
٩٢٥ ٤٤٥	١ ١٨٠ ٤٣٠	يوزع كالتالي:
١٨	٢٦	نصيب مساهمي البنك الأم
<u>٩٢٥ ٤٦٣</u>	<u>١ ١٨٠ ٤٥٦</u>	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>٤٩,٨٢</u>	<u>٦٣,٤٢</u>	صافي أرباح السنة بعد الضرائب ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقرانم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	إجمالي
٢ ٧٣١ ٥٩١	٢٦٣	٢ ٧٣١ ٣٢٨	٨٥٥ ٥٧٢	١٧٥ ٧٥٦	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٢٠١٥
(٦٥ ٣٠٢)	-	(٦٥ ٣٠٢)	(٦٥ ٣٠٢)	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
-	-	-	(٣٩ ٣١٧)	٣٩ ٣١٧	-	توزيعات أرباح عام 201٥
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في الأحتياطي تقووني
(٤٩٥ ٢١٥)	-	(٤٩٥ ٢١٥)	-	(٤٩٥ ٢١٥)	-	المحول في الأحتياطي مخاطر بنكية عام
٩٢٥ ٤٦٣	١٨	٩٢٥ ٤٤٥	٩٢٥ ٤٤٥	-	-	سلفي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المشفحة للبيع بعد الضرائب
٢ ٠٩٦ ٥٢٦	٢٨١	٢ ٠٩٦ ٢٤٥	١ ٦٧٦ ٣٥٣	(٢٨٠ ٠٩٨)	١ ٧٠٠ ٠٠٠	سلفي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 201٦
						الرصيد في 31 ديسمبر 201٦
٢ ٠٩٦ ٥٢٦	٢٨١	٢ ٠٩٦ ٢٤٥	١ ٦٧٦ ٣٥٣	(٢٨٠ ٠٩٨)	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٢٠١٦
(٧٨ ٥٣٥)	-	(٧٨ ٥٣٥)	(٧٨ ٥٣٥)	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 201٦
-	-	-	(٤٦ ٦٦٤)	٤٦ ٦٦٤	-	توزيعات أرباح عام 201٦
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في الأحتياطي تقووني
١٠٩ ٧٦٧	-	١٠٩ ٧٦٧	-	١٠٩ ٧٦٧	-	المحول في الأحتياطي مخاطر بنكية عام
-	-	-	(١٧٢)	١٧٢	-	سلفي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المشفحة للبيع بعد الضرائب
-	-	-	(٢٧٢ ٥٧٩)	٢٧٢ ٥٧٩	-	المحول في الأحتياطي الرأسمالي
١ ١٨٠ ٤٥٦	٢٦	١ ١٨٠ ٤٣٠	١ ١٨٠ ٤٣٠	-	-	إحتياطي مخاطر معيار IFRS9*
٤ ٣٠٨ ٢٢٤	٣٠٧	٤ ٣٠٧ ٩١٧	٢ ٤٥٩ ١٨٩	١٤٨ ٧٢٨	١ ٧٠٠ ٠٠٠	سلفي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 201٧
						الرصيد في 31 ديسمبر 201٧

الإيضاحات المرجقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

لقد قام البنك المركزي المصري في 28 يناير 2018 بإصدار منشور يتعين على البنوك بمقتضاه تكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من سلفي الربح بعد الضريبة عن عام 2017 ولا يتم استخدامه (إلا بموافقة البنك المركزي المصري

عضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة

جويلوم جين ماري جان فر تول

هشام عبد الله قسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٩٢٠٧٤١)	٥٩١٠٤٩١	صافي التدفقات النقدية لنتيجة من أنشطة التشغيل
(٥٢٦٠٨١)	(٤٨٠٩٩٩)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٦٥٣٠٣)	٨٠٧٨٥٠	صافي التدفقات النقدية لنتيجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٢٥١٢١٢٥)	٦٢٣٧٣٤٢	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٩٧٧٤٦٩٦	٧٢٦٢٥٧١	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
٧٢٦٢٥٧١	١٣٤٩٩٩١٣	اجمالي النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
جويلوم جين ماري فان در نول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م." (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولانحة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معجلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصرفيات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

٢ - أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩,٨%.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة في رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات اقتناء المجموعة لحصص إضافية في صافي أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شجرة بما يمثل الفرق بين المقابل المنفوع في الأسهم المكتتة والقيمة الدفترية للحصص الإضافية من صافي الأصول المكتتة في الشركة التابعة.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١.٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢.٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

• صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بفرض المتاجرة أو تلك الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للاداء وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للاداء. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أنون الخزائنة

يتم عرض أنون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية ميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والعرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:
 - إذا كان ذلك التبيويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبيوبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبيوبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزي تسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشنقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تنوي المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي تبويبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشنقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو الغائها أو انتهاء منتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قبل التنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب ميوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها كما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب الى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المحبنة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعدها حتى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية**١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة**

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمطة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر انتمائي مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة وميوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي يتم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بحباء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعدد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبعض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشرط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٢

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتركمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٢- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشفقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو اعتبارها أصلاً مستقلاً، حسيماً يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها قام البنك بتعديل الاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الجديدة بدءاً من ١ مايو ٢٠١٧ وذلك لتتوافق مع الاعمار الإنتاجية المطبقة بالبنك الام وبغرض توحيد السياسات المحاسبية المستخدمة لجميع الوحدات المملوكة للبنك الام.

هذا وقد نتج عن تغيير الاعمار الإنتاجية للأصول زيادة فى مصاريف الإهلاك بمبلغ ٩٣٣ ألف جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدره:

-	المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
-	الواجهية	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف ألى	من ٥ إلى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدره للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الأضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح للمستأجر الخيار في شراء الأصل في تاريخ محدد وقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١- الإستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بدأت الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمنفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزينة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تصدرها المجموعة ضماناً للقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهي تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية للبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس لاحقاً للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بآتعب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة. ولدى المجموعة نظام من نظم الاشتراك المحدد الأولى يتم سدادها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الثاني إلى احد شركات ادارة الاستثمار الخاصة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تتفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية و كالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُنبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٣- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٥.٣٣٤% في نهاية ديسمبر ٢٠١٧.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي :

- ١- مخاطر الائتمان
 - ٢- مخاطر السوق
 - ٣- مخاطر التشغيل
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	رأس المال
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)
		اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦	الاحتياطي العام
١٩٥ ٢٠٨	٢٥٤ ١٧٦	الاحتياطي القانوني
١ ٦٢٩	٢ ٨٩٦	احتياطيات اخرى
-	٢٧٢ ٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
١ ٥٥١ ٣٥٧	٢ ٢٩٦ ٧٩٤	الارياح المحتجزة
٢٨١	٣٠٧	حقوق الاقلية
(٤٧٣ ٤٧٢)	(٣٧١ ٩٩٤)	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسي المستمر Common Equity
<u>٢ ٩٩٩ ١٩٩</u>	<u>٤ ١٧٨ ٩٥٤</u>	إجمالي رأس المال الاساسي
٨٦	٨٦	الشريحة الثانية
		٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية
-	٢٧ ٢٤٦	المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	٨٨٦ ٣٨٥	قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من الشريحة الأولى بعد الاستعدادات)
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
٢٦٣ ٩١٦	٣٣٩ ٨٨٧	والتسييلات والالتزامات العرضية المنتظمة
<u>٢٦٤ ٠٠٢</u>	<u>١ ٢٥٣ ٦٠٤</u>	إجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
١٧ ٩٤٥ ٥٣٥	٢٣ ٥٧٧ ٩٤٣	الاصول داخل الميزانية
٣ ١٦٧ ٧٢٧	٣ ٦١٣ ٠٢٤	الالتزامات العرضية وارتباطات
١٤ ٨١٠	٦٦ ٩٠٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
-	٤ ١١٨ ٤٨٠	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٢ ٨٥٠ ٦٤٠	٣ ٧٣٠ ٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢١ ٦٥٠	٣٢٠ ٥٧٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
<u>٢٤ ٣٠٠ ٣٦٢</u>	<u>٣٥ ٤٢٧ ٧٤٧</u>	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
<u>% ١٣,٤٢٩</u>	<u>% ١٥,٣٣٤</u>	معيار كفاية رأس المال (%)

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- الرافعة المالية

- اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية.
- ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .
- ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.
- ٤- التعرضات خارج الميزانية .

ويلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية:

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات			٤١٧٨٩٥٤
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية			٥٣٤٦٠٩٥٦
التعرضات خارج الميزانية			٥٥٠٠٥٥١
نسبة الرافعة المالية			٧,٠٩%

٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

ترجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل من الذفتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٤٤ ٦٢٧	١٥٦ ٩٩٩	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(١٣ ٥٤٥)	(٣ ٠٨٤)	(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
(٨٤)	٦٣	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٣٠ ٩٩٨	١٥٣ ٩٧٨	ارباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
		الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٩٢٥ ٤٤٥	١ ١٨٠ ٤٣٠	صافي أرباح السنة
(٧٨ ٥٣٣)	(١٠٢ ٢٨٩)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات
٨٤٦ ٩١٢	١ ٠٧٨ ١٤١	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٤٩,٨٢	٦٣,٤٢	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٢٥ ٤١١	١١٢ ٢٢١	أوراق تجارية مخصومة
١٨ ٨٣٧ ٤٠٨	٢٢ ٣٧٢ ٢٢٢	قروض العملاء
١٨ ٨٦٢ ٨١٩	٢٢ ٤٨٤ ٤٤٣	الإجمالي
(٧٨ ٠٣٩)	(٧٥ ٢٨٧)	يخصم: الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٤٦٠ ٨٨٦)	(٧٢٣ ٦٥٥)	يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
١٨ ٣٢٣ ٨٩٤	٢١ ٦٨٥ ٥٠١	الصافي

الحركة على مخصص خسائر اضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٤٦٠ ٨٨٦	٢٢٩ ٠١٦	٢٣١ ٨٧٠	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٣٧٩ ٢١١	١٣٦ ٩٥٣	٢٤٢ ٢٥٨	عبء الاضمحلال
(٩٥ ٠٥٣)	(٧٣ ٣٢٨)	(٢١ ٧٢٥)	رد الاضمحلال
(٤ ٤٥٩)	(٣٠٠)	(٤ ١٥٩)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
١٢ ٦٧٠	-	١٢ ٦٧٠	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٢٩ ٦٠٠)	-	(٢٩ ٦٠٠)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٧٢٣ ٦٥٥	٢٩٢ ٣٤١	٤٣١ ٣١٤	رصيد المخصص في آخر السنة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤٢٨ ٢٤٥	١٩٨ ٦٩٠	٢٢٩ ٥٥٥	عبء الاضمحلال
(٣٢٢ ١٦٧)	(٢٨١ ٣٤٦)	(٤٠ ٨٢١)	رد الاضمحلال
١٣٠ ٨٣٤	١٢١ ٥٤٣	٩ ٢٩١	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
١٠ ٢٤٣	-	١٠ ٢٤٣	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٣٣ ٨٥٩)	-	(٣٣ ٨٥٩)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٤٦٠ ٨٨٦	٢٢٩ ٠١٦	٢٣١ ٨٧٠	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦			٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	الالتزامات	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	الالتزامات	
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة						
مشتقات العملات الأجنبية						
	٢٩٠٠٦	١٢٢٩٠	١١٩٤١٦٢	٢١٠٤٤	١٢٤٤	٨٥٤٩٨٤
						عقود عملة آجلة
	٤٥٤٢	٤٥٤٢	٢٥٧٥٣٠	-	-	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
	٣٣٥٤٨	١٦٨٣٢		٢١٠٤٤	١٢٤٤	
مشتقات معدلات العائد						
	-	-	-	١١٩٣٨	١١٩٣٨	٢٤٦٤١٥٠
	-	-	-	١١٩٣٨	١١٩٣٨	عقود مبادلة عائد
						إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
	٣٣٥٤٨	١٦٨٣٢		٣٢٩٨٢	١٣١٨٢	

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٢٧٣	١٠٣٤٩	
٥٢٧٣	١٠٣٤٩	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(أ) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤١٠٢	٣٧٦٠	
٤١٠٢	٣٧٦٠	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٦</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥ ١٧٠ ٧٧٩	٥ ٣٧٥ ٧٠٥	
<u>٥ ١٧٠ ٧٧٩</u>	<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٦</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	أرصدة متداولة أرصدة غير متداولة أدوات دين ذات عائد ثبت
٢٤٤٠٠	٢٧٦٨٠	
٥ ١٤٦ ٣٧٩	٥ ٣٤٨ ٠٢٥	
<u>٥ ١٧٠ ٧٧٩</u>	<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	
٥ ١٧٠ ٧٧٩	٥ ٣٧٥ ٧٠٥	
<u>٥ ١٧٠ ٧٧٩</u>	<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	

- أصول أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٦</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	إيرادات مستحقة مصرفات مقدمة أصول الت ملكيتها للبنك وفاء لديون تأمينات وعهد أخرى (بعد خصم المخصص) الإجمالي
٢٨٩ ٣٧٠	٣٢٩ ٥٣٧	
٨ ٣١٢	٥ ٩٣٩	
٤٣٩	٤٣٩	
٥ ٢٥٠	٧ ١٣٧	
٨٠ ٧٠٣	٩٢ ٦٥٥	
<u>٣٨٤ ٠٧٤</u>	<u>٤٤٦ ٧٠٧</u>	

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٢ ٨٦٣ ٤١٥	١٢ ٨٠١ ٩٣٣	ودائع تحت الطلب
١٢ ٥٩٠ ١٠١	١٦ ٦٦٩ ٣٣١	ودائع لأجل وبإخطار
٥ ١٧١ ٩٤١	٦ ٥٣٥ ٧٦٩	شهادات ايداع وإنخار
١ ٧٧١ ٢٥١	١ ٨٢٩ ١٤٥	حسابات توفير
١ ١٠٣ ٧٩٣	٤٦٣ ٠٦٢	ودائع أخرى
<u>٣٤ ٥٠٠ ٥٠١</u>	<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	الاجمالي
٢٣ ٣٠٨ ٦٦٢	٢٥ ٣٧٤ ١٢٠	ودائع مؤسسات
١١ ١٩١ ٨٣٩	١٢ ٩٢٥ ١٢٠	ودائع أفراد
<u>٣٤ ٥٠٠ ٥٠١</u>	<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	الاجمالي
٧ ٩٨٩ ٩٤٧	٧ ٣٤٦ ٤٢٩	أرصدة بدون عائد
٢٣ ٤٠٥ ٤٨٥	٣٠ ٩٥٢ ٨١١	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣١ ٣٩٥ ٤٣٢</u>	<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	الاجمالي
٢٩ ٣٢٨ ٥٦٠	٣١ ٧٦٣ ٤٧١	أرصدة متداولة
٥ ١٧١ ٩٤١	٦ ٥٣٥ ٧٦٩	أرصدة غير متداولة
<u>٣٤ ٥٠٠ ٥٠١</u>	<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	الاجمالي

التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٤١ ٤٢٠	٢٣٦ ١٦١	عوائد مستحقة
١٦٢	٢٤٦	إيرادات مقبلة
٧٦٠ ٥٤٠	٦٢٢ ٣٦٣	مصروفات مستحقة
٤١٣ ١١٨	٥٤٩ ٢١٨	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٣١٥ ٢٤٠</u>	<u>١ ٤٠٧ ٩٨٨</u>	الاجمالي

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وتم السداد.

- جارى الاعداد لفحص عام ٢٠١٦.